(ج) مثّل أستراليا وزير خارجيتها. وتكلمت القائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا.

(د) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وكندا، والهند، واليابان.

(هـ) تكلم ممثل وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا.

(و) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وكندا، والهند.

(ز) تكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وصربيا.

(ح) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكندا، والهند، واليابان.

(ط) تكلم ممثل كازاخستان بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011).

(ي) شارك المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من فيينا. وتكلم القائم بالأعمال بالنيابة في وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا.

18 - الحالة في ميانمار

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثلاث جلسات في إطار البند المعنون "الحالة في ميانمار". وعُقدت الجلسات الثلاث في شكل إحاطة[272]. ولم يتخذ المجلس أي قرارات في إطار هذا البند خلال عام 2018. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد المجلس بعثة إلى بنغلاديش وميانمار في الفترة من 28 نيسان/أبريل إلى 2 أيار/مايو 2018[273].

وفي عام 2018، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها الأمين العام، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسفيرة النوايا الحسنة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ورئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار. وتركزت المناقشات في المجلس على الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان السائدة في ولاية راخين، ووضع اللاجئين الروهينغا عبر الحدود في بنغلاديش والمشردين داخليا والظروف اللازمة لعودتهم، والقيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والتقدم المحرز في تنفيذ حكومة ميانمار لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين كوسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وضرورة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا.

وأشار الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس في 13 شباط/فبراير 2018 إلى أنه قد مرت خمسة أشهر منذ بدء أعمال العنف الواسعة النطاق، في آب/أغسطس 2017، وهي الأعمال التي أجبر فيها 000 688 من الروهينغا على مغادرة ميانمار إلى بنغلاديش، وما زال تدفق الأشخاص إلى الخارج مستمرا، وإن كان ذلك بمعدل أقل، وأن أعمال العنف الواسعة النطاق قد تراجعت[274]. ومع ذلك، شدد على انعدام الأمن لدى الروهينغا من طائفتي بامار وراخين، وعدم وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع. وحث الأمين العام المساعد الحكومة كذلك على القيام بدور قيادي في تعزيز التماسك بين الطوائف وتهيئة بيئة مواتية للحوار واحترام حقوق الإنسان الأساسية[275]. وأكد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عدم وجود الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا، ودعا إلى زيادة الدعم الإنساني. وأيد أيضا توصيات اللجنة الاستشارية بإيجاد حل يركز على نهج المسارين الذي

(272) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(273) للمزيد من المعلومات عن بعثة المجلس إلى ميانمار وبنغلاديش، انظر الجزء الأول، القسم 33.

(274) S/PV.8179، الصفحة 2.

(275) المرجع نفسه، الصفحتان 2 و 3.

يشمل أولا تمتيع الروهينغا بالمواطنة واستعادة حقوقهم، وثانيا التنمية الشاملة الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية[276].

وأكد الأمين العام مجددا في الإحاطة التي قدمها في 28 آب/أغسطس 2018 أنه لم تتوفر الشروط اللازمة لعودة اللاجئين، وطلب إلى أعضاء المجلس أن ينضموا إليه في حث السلطات في ميانمار على التعاون مع الأمم المتحدة وضمان إيصال المساعدة الإنسانية بشكل فوري وفعال ودون عوائق. وأضاف قائلا إن المساءلة أمر ضروري لتحقيق مصالحة حقيقية بين كافة الجماعات العرقية في البلد. وأبلغ الأمين العام المجلس كذلك بتعيينه مبعوثة خاصة معنية بميانمار في نيسان/أبريل 2018، وبأنها بدأت عملية مشاورات لتعزيز سياسة الانخراط التي ينتهجها الأمين العام من أجل تشجيع الحكومة على اتخاذ إجراءات إيجابية، والمساعدة على نزع فتيل التوترات بين الطوائف وبناء الثقة[277]. وقدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحة عامة عن الجهود المبذولة لتنفيذ مذكرة التفاهم الثلاثية الموقعة بين حكومة ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوصفها إطارا لتهيئة ظروف مستدامة للعودة الطوعية[278]. ووجهت سفيرة النوايا الحسنة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انتباه أعضاء المجلس إلى النقص الكبير في تمويل الجهود الإنسانية الدولية وناشدت المجلس أن يشجع على استجابة دولية أقوى في هذا الصدد[279].

وفي رسالة مؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018 موجهة إلى رئيس المجلس، طلب ممثلو بولندا وبيرو والسويد وفرنسا وكوت ديفوار والكويت والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية عقد اجتماع بشأن الحالة في ميانمار، كما طلبوا إلى رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، أن يقدم إحاطة رسمية إلى المجلس، وأوضحوا أن من شأن ذلك أن يمكّن أعضاءَ المجلس من الحصول على مزيد من المعلومات عن الحالة وآثارها على السلام والأمن الدوليين[280]. وفي رسالة مؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018 موجهة إلى رئيس المجلس، اعترض ممثلو الاتحاد الروسي وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) والصين وغينيا الاستوائية على عقد الجلسة المطلوبة، معتبرين أنها تقع خارج نطاق ولاية البعثة، وأن من شأنها أن تشكل سابقة سيئة للمجلس وأن تؤدي إلى إضعاف ولاية الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وأن تكرر عملهما[281].

وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018، قدم رئيس البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار إحاطة بشأن نتائج وتوصيات تقرير بعثة تقصي الحقائق الصادر في 12 أيلول/سبتمبر 2018، أبرز فيها الأنماط المتماثلة لانتهاكات حقوق الإنسان في ولايات كاشين وراخين وشان، بالإضافة إلى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، التي يرتكبها أساسا الجيش في ميانمار والتي قد تصل، بحسب ما جاء في التقرير، إلى درجة أكثر جرائم القانون الدولي خطورة[282]. ودعا رئيس البعثة المجلسَ إلى إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى محكمة دولية مخصصة أخرى، وإلى فرض جزاءات فردية محددة الهدف على الأشخاص الذين يتحلمون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم الخطيرة[283]. وأقرَّ جدول الأعمال المؤقت بتصويت إجرائي في بداية الجلسة[284]. وقد أعرب ممثلو الاتحاد الروسي وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) والصين وكازاخستان في البيانات التي أدلوا بها قبل التصويت وبعده عن معارضتهم لعقد الجلسة، مُعتبرين، في جملة أمور، أنها تتجاوز دور المجلس كما ينص عليه الميثاق[285]. وأكد أعضاء المجلس الآخرون الذين صوتوا لصالح جدول الأعمال المؤقت أهمية تقديم الإحاطة إلى المجلس لكي يضطلع بمسؤوليته في صون السلام والأمن الدوليين[286].

---

(276) المرجع نفسه، الصفحات 4–6.

(277) S/PV.8333، الصفحات 2–4.

(278) المرجع نفسه، الصفحتان 4 و 5.

(279) المرجع نفسه، الصفحات 6–8.

(280) S/2018/926.

(281) S/2018/938.

(282) A/HRC/39/64.

(283) S/PV.8381، الصفحات 6–8.

(284) للاطلاع على التفاصيل بشأن التصويت الإجرائي على جدول الأعمال، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني–ألف.

(285) S/PV.8381، الصفحة 3 (الصين)، الصفحتان 3 و 4 (الاتحاد الروسي)، الصفحة 5 (بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)) والصفحتان 24 و 25 (كازاخستان). وللمزيد من المعلومات عن العلاقات مع الجمعية العامة، انظر الجزء الرابع، القسم الأول.

(286) S/PV.8381، الصفحة 4 (المملكة المتحدة)، الصفحات 10–12 (هولندا)، الصفحات 12–14 (الولايات المتحدة)، الصفحات 14–16 (فرنسا)، الصفحتان 22 و 23 (بيرو).

الجلسات: الحالة في ميانمار

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8179 13 شباط/فبراير 2018			بنغلاديش، وميانمار	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8333 28 آب/أغسطس 2018			بنغلاديش، وميانمار	المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسفيرة النوايا الحسنة لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين	
S/PV.8381 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018	رسالة مؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي بولندا، وبيرو، والسويد، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2018/926) رسالة مؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، وغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة (S/2018/938)		بنغلاديش، وميانمار	رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	تصويت إجرائي (المادة 9) 9-3-3[ج]

(أ) شارك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من عمّان.

(ب) مثّل المملكة المتحدة وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة.

(ج) *المؤيدون*: بولندا، وبيرو، والسويد، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة؛ *المعارضون*: الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين؛ *الممتنعون*: إثيوبيا، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان.

أوروبا

19 - الحالة في قبرص

خلال عام 2018، عقد مجلس الأمن جلستين واتخذ قرارين بشأن الحالة في قبرص. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن هاتين الجلستين، بما يشمل نتائجهما. وعقد المجلس أيضا جلستين مغلقتين مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، عملا بالقرار 1353 (2001)[287].

وخلال جلستي المجلس، لم يُدلَ بأي بيان. واتخذ المجلس بالإجماع قرارين هما: القرار 2398 (2018) المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير، والقرار 2430 (2018) المؤرخ 26 تموز/يوليه 2018. وبموجب هاذين القرارين، مدّد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لمدة ستة أشهر، مرتين، وفقا لما أوصى به الأمين العام في تقريريه[288]. وفي كلا القرارين، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل التخطيط للمرحلة الانتقالية فيما يتعلق بالتسوية، مسترشدا بالتقدم المحرز في المفاوضات، وشجع الجانبين على العمل معا ومع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة

(287) عقدت إحداهما في 16 كانون الثاني/يناير والأخرى في 12 تموز/يوليه 2018، في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"؛ انظر S/PV.8157 و S/PV.8308. وللمزيد من المعلومات عن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(288) S/2018/25 و S/2018/676.